من حدود سياسية أو دولية رسمية، وانما مع حدود أخرى تتسع بمقتضاها «أرض ـ اسرائيل» لتشمل مناطق أخرى لم تضمّ اليها رسمياً، ولكنها داخلة ضمن ما تعتبره اسرائيل حدودها الآمنة. وبالنسبة الى مستقبل النشاط الاستيطاني، وهو العملية التي يتجسّد فيها المشروع الصهيوني، ويتمّ بها زرع العنصر البشري اليهودي في أرض فلسطين، بحث المؤلف، أولاً، في النشاط الاستيطاني وانشاء الدولة، وقال ان قرار التقسيم استند الى واقع الانتشار الاستيطاني الفعلي والطاقة الاستيطانية المحتملة آنذاك؛ ثم بحث في الاستيطان وتكريس الدولة «على حساب رحيل الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بنحو ٧٥٠ ألف عربي»؛ ثم ناقش الاستيطان وتوسّع الدولة، فذكر ان المستوطنات أُقيمت عند كل مفترق طرق وكل زاوية تقريباً في الضفة الغربية؛ اما قطاع غزة، فان كثافته السكانية صعَّبت التوسّع الاستيطاني. وفي بحثه في مستقبل الاستيطان، أشار الى انه محل خلاف بين القوى السياسية؛ ولكن هذا الخلاف لا يتعلق بضرورته في الأرض المحتلة، او جدواه، وانما بدرجة اتساعه ومساره الاقليمي. وخلص المؤلف من دراسته لهذه المتغيرات الى ان هناك مشكلتين: التناقض بين رغبة اسرائيل في الاحتفاظ بالضفة والقطاع وبين عدم الرغبة في ضمّ مزيد من السكان العرب اليها (١,٢٥ مليون عربي)؛ والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود داخل اسرائيل، والذي يميل لصالح العرب.

٢ ـ الآفاق المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي: وفي هذا حدّد المؤلف ملامح الاقتصاد الاسرائيلي في غلبة الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية على الاعتبارات محض الاقتصادية، والدور المركزي للدولة في توجيه الاقتصاد، وضعف الامكانات الذاتية، «فاسرائيل، في رأي البنك الدولي، تنتمي الى الدول متوسطة الدخل»، والعلاقة الحيوية بالخارج، والعزلة عن الاقتصاد الاقليمي المحيط.

اما الهيكل الحالي للاقتصاد الاسرائيلي، فيتمثّل في مصادر الناتج المحلي «صناعة ٢٣ بالمئة، وزراعة وصيد أربعة بالمئة، وخدمات ٢٣,٣ بالمئة»؛ وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية «الخدمات ٢٩,٥ بالمئة، والصناعة ٢٣,١ بالمئة، والزراعة ٥,٣ بالمئة»؛ واستخدامات الناتج المحلي «الانفاق الحكومي ٣٤ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي». أما العوامل الحاكمة لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي، فحددها المؤلف في: العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، «خاصة بعد حرب العام ١٩٧٣، واعتبار الولايات المتحدة لاسرائيل حليفاً يُعوَّل عليه أكثر من أي طرف آخر في المنطقة»؛ فالمعونة الرسمية لها تبلغ ٢٣٢٠ مليون دولار سنوياً «كان المتوسط ١٢٢ مليوناً حتى العام ١٩٧٢»، ممّا وصل بالدين الخارجي لاسرائيل الى ٢٤ مليار دولار، «لاميركا ٤٥ بالمئة منه»؛ ولذا، فان مستقبل هذا الاقتصاد سيعتمد على تطوّر تلك العلاقة العضوية الخاصة مع الولايات المتحدة؛ وتطوّر صناعة السلاح؛ بحيث «ارتفع الانفاق الدفاعي من اجمالي الناتج المحلي بعد العام ١٩٧٣ الى ما يزيد على ٣٠ بالمئة، واصبحت صناعة السلاح تستوعب ٣٠ بالمئة من العمالة الصناعية وتمثّل ٤٠ بالمئة من الصادرات الصناعية و٢٠ بالمئة من اجمالي الصناعات»؛ والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي «يخصص للبحوث ٢,٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي»؛ والعلاقة مع الوسط الاقليمي.

٣ ـ المجتمع ومستقبل النظام السياسي: وفي هذا أوضح المؤلف ان أهم محدّدات هذا النظام هي: أولوية الايديولوجيا «لا توجد دولة معاصرة ارتفعت فيها نسبة التحكم العقائدي والاستيعاب الايديولوجي بدرجة تماثل اسرائيل وجنوب افريقيا»، والمركزية، والحزبية المفرطة. وأكد الكاتب ان أهم التغيرات التي شهدها المسرح السياسي الاسرائيلي هي فقد حزب العمل لموقعه المسيطر، منذ العام ١٩٧٧، وتحوّله من الحكم الى المعارضة، وتصاعد العنف الشفوي واقترابه من العنف الجسدي أحياناً، والانقسام المتزايد حول القضايا العرقية، والانقسام حول العلمانية والدينية. أما التناقضات الحاكمة لمستقبل النظام السياسي، فتتمثل في العلاقة العسكرية ـ المدنية، «فالجيش يلعب دوراً هامّاً في صياغة سياسة الأمن القومي: فالسياسة الدفاعية، لا تنفصل عن السياسة الخارجية، والجيش هو أداة التفكير الدفاعي الاستراتيجي الوحيدة ولرئيس الاركان قوة متميّزة، الخ»؛ والصراعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي «بين اليهود الشرقيين والغربيين، والمتدينين والعلمانيين، والاجيال الجديدة والقديمة»؛ والتناقض مع السكان العرب الذين «تضاعف عددهم أربع مرات في ٣٧ سنة».